وهو الذي يتعدى لما اورد عليهما من لزوم تعريف الشيء بنفسه اذ قد
عرف الفعل المتعدي بالفعل الذي يتعدى على انه يمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالتعريف شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني ان هذا
التعريف لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول
فيجهل فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف ان اللفظ لا يهما وضع
وهذا الجواب كثيرا ما يسلكه السعد والسيد وغيرهما في كتبهم وفي
كون هذا المتوهم دورا كما قاله التفتازاني نظر لان الدور تعريف
الشيء بما يتوقف عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف
والمتوقف وانما هو تعريف الشيء بنفسه كما ذكرنا فان قلت
قد استعملت الايطاء في قافيتي مصراعي هذا البيت وهو معيب
قلت ليس ما يطا اذ ليس مطلق تكرير اللفظ يسمى ايطاء بدون اتحاد
المعنى وهو هنا ليس متحد المعنى لان الجار والمجرور في عروض البيت
جزء كلمة اذ المفعول به صار بجملته علما على المنصوب الذي تعلق به
الفعل بوقوعه عليه وهو في ضرب البيت ليس بهذا المعنى ولو
سلم فالايطاء كما عرفه العروضيون تكرير قافية البيت فتكرير
اللفظ الواقع في العروض والضرب ليس منه كما علمت لان الكلام
معروض في تكرير القافية وهي الجزء الاخير من البيت على الخلاف
المشهور فيها عندهم واخر النصف الاول من البيت ليس بقافية
اتفاقا وقد صرحوا بذلك في قافية المصراع وقالوا ان اعادتها
في الضرب ليس بعيب نعم ان اعتبرت الارجوزة من مشطور
الرجز وان كل مصراع منها بيت كما سيأتي بيان هذا الاحتمال في اخر
النظم فيستقيم ذلك لكنه بعيد والله اعلم فان قلت يرد على عكس التعريف
نحو ضربت من قولك ما ضربت زيدا كما افصح بحرف نفي فانه متعد ولا
يصدق عليه انه تجاوزت الفاعل الى المفعول به فيكون غير جامع
فيفسد قلت اجيب عن ذلك بان الفعل الواقع في التعريف لا
يخلوا ..

يخلوا ما ان يراد به لفظه الذي هو صادق على ضربت ونحوه ولم يرد مع
ذلك الفاعل والمفعول لفظهما مع معناهما فهو قد يتعدى في الايجاب
نحو ضربت زيدا او ان لم يتعدى في السلب فقد صدق عليه انه تعدى فيصدق
الحد عليه فلا يكون خارجا عنه وان اريد لفظ الفاعل والمفعول
مع ارادة تلك اللفظة الفعل ايضا فلا خفاء في تعلق الفعل اللفظي بكل من
فاعله ومفعوله اللفظيين لرفع الاول ونصب الثاني سواء كان
مثبتا او منفيا كذا قيل لكن يرد على الاول ان سلب التعدي عنه في
التركيب السلبي حقيقة فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجازا
والمتعين في التعاريف التناول الحقيقي وان الحيثيات مراعات في
الحدود وان لم تذكر فقولهم هو الفعل الذي يتعدى الى ايه من حيث
انه يتعدى اليه فلا يتناوله الحد من حيث السلب وما تضمنه هذا
المصراع من زيادتي لازم هذا هو القسم الثاني للفعل من تلك
الحيثية ويسمى لازما للزومه ايه قصوره على الفاعل وعدم مجاوزته
اياه الى غيره المشهور انحصار الفعل في هذين القسمين وانه لا ثالث لهما
وقد قسمه بعضهم الى اربعة اقسام الثالث ما لا يوصف بتعد ولا
لزوم وهو الافعال الناقصة والرابع ما يوصف بهما لوجود الاستعما
ل فيه كثيرا نحو شكر ونصح وتعريف ذا القسم الثاني اتى بضد
اي بخلاف تعريف ما سبق تعريفه وهو المتعدي اي ما لم يتجاوز الفاعل
وذلك صادق بما له فاعل كقام وبما لا فاعل له مثل كان الناقصة واخوا
تها لان الاسماء لا تقتضي وجود موضعها واما نحو ضرب زيد بالبناء
للمفعول فمتعد لان بناءه له فقد مجاوزته اليه فمثال اللازم كقولك
المال نفق فان الفعل اللغوي الذي هو النفاق لم يتجاوز المال
بل ثبت ولزمه واعلم ان مدخول الكاف في مثل هذه العبارة جزئي
لما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا الفعل قولك فلا يصح
ان يراد به حقيقته وهي التلفظ اذ ليست من جزئيات الفعل

Copyright © King Saud University